السكان والتنمية
والتشابكات الاقتصادية والاجتماعية(١)

د. احمد الصفتى
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
ينـاير ١٩٨٤

مقدمة

لكل حقيقة فى هذا العالم الذى نعيش فيه وجهان مختلفان ، فالليل والنهار وجهان مختلفان لحقيقة واحدة وهى دوران الأرض .. ومع دورة الانسان اليومية بين الاستهلاك والانتاج تخرج المشكلة السكانية كأهم مكونات المشكلة ولا يعنى وجود وجهين مختلفة ما يغير من حقيقة وجود المشكلة او يقلل من شأنها ، ولكن هذا فقط يعنى وبالضرورة ان يختلف اسلوب العلاج .. فمن يقف فى الوجه المقابل للاستهلاك يرى ضرورة تخفيض معدل نمو السكان ، ومن يقف فى الوجه المقابل للانتاج يرى ضرورة تنمية الموارد البشرية وتحسين الخصائص السكانية وتوزيع جغرافى افضل للسكان . وبين هذا وذلك تبقى الحقيقة مجسدة فى قوله تعالى :

« والسماء رفعها ووضع الميزان ، الا تطغوا فى الميزان ، واقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » وسوف اعود الى هذه النقطة بعد قليل .

فمن ناحية يلاحظ أن هدف تحسين الخصائص وهدف توزيع جغرافى افضل للسكان هما هدفان ضروريان ومطلوبان من اجل التنمية ومن أجل تحقيق التوازن بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنجب وصانع قرار من ناحية أخرى . هذا بالاضافة الى كونها هدفان

---

(١) موضوع السكان على درجة كبيرة من الأهمية ، الا انه معالجته حتى الآن لم تخلو من الأهواء الشخصية أو التبعية الفكرية . ولهذا يكون الالتزام بالمنطق العلمى المجرد عن الهوى والغرض أمرا بالغ الحيوية ولكن نظرا لاهمية الموضوع وحساسيته الزائدة فلا يجوز التحرج من ضرب الأمثال المناسبة لتوضيح الفكرة وتاكيد المعنى .

« ان الله لا يستحى أن يضرب مثلا ما بعوضة ، وحسبى أن يكون لى عند الله أجران أن أصبت وأجرا واحدا ان اخطأت .

مطلوبان لذاتهما كحق من حقوق الانســـان فى الصحة والتعليم والتدريب والكسب الحـــلال . ومن ناحية أخرى ، نجد أن هـــدف خفض معـــدل نمو السكان أيضـــا مطلوب ومرغوب فقط اذا كان من أجـــل التنمية ومن أجل تحقيق التوازن ، ولـــكنه ليس بأى حال من الأحوال هدفـــا مطلوبا لذاته ولا يجب أن يكون ـــ فالتنمية لا تكون الا بالسكان ومن أجلهم وليس فقط من أجـــل انصـــار تحديد النســـل وحدهم .

فمثـــلا العبارة التى تقول اسرة صغيرة تعنى اسرة ســـعيدة ، هل هذا صحيح ؟ هذه العبارة التى تتكون من خمسة كلمات بها خمسة أخطاء اقتصـــادية وخمسة مغالطات اجتماعية واربعـــة محازير أمنيـــة وثلاثة أخطاء تاريخية ومغالطتين اخصـــائيتين .. فالأسرة الصغيرة لها أنماط اســـتهلاكية تختلف تمام الاختلاف عن الأنماط الاســـتهلاكية للأسرة الكبيرة ، الأمر الذى يعنى اننا سوف نكون فى حاجة الى استثمارات هائلة لتغيير الهياكل الانتاجية فى المجتمع بما يتلائم مع متطلبات الأسرة الصغيرة ، هذا بالاضـــافة الى الاستثمارات المطلوبة اصـــلا من أجـــل التنمية .. ومالم تتوفر لدينـــا هذه الاستثمارات الضخمة فسوف ترتفع الواردات ويتزايد عجز ميزان المدفوعات ومن ثم مزيد من التضخم ومزيد من اختناقات التوزيع ومزيد من الدخـــول الطفيلية فى قطاع المال وتجـــارة الاستيراد ومزيد من خلل هيكل الأجور والأسعار وبالتالى مزيد من انخفاض الانتاجية ومزيد من تدهور جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات . فبماذا ينفعنا خفض معـــدل نمو السكان فى هذه الحالة ؟

الاحصـــاء والمنطق :

وتشـــير الدراســـات الاحصـــائية الى وجـــود ارتبـــاط احصـــائى عكس قوى بين معـــدل نمو السكان وبين معـــدلات الجريمة بأنماطهـــا الحديثة . فقد ذكر جيمى استيلى ، مدير عام مصلحة السجون بولايـــة تكســـاس الأمريكية ، أمام مؤتمر الشرطة العصرية لعام ٢٠٠٠ فى يناير الماضى أن معدلات الجريمة فى مصر اقل بكثير ولا تقارن بمعدلات الجريمة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلل ذلك بكبر حجم الأسرة المصرية وترابطها وتمسكها بالقيم الدينية والروحيـــة . فمع الأسرة الكبـــيرة يكون الأنتماء والتراحم والتعاطف والمودة ، ومع الأسرة الصغيرة يكون التناحر والأنانية والأكتئاب النفسى والانتحـــار والطلاق والشذوذ الجنسى وارتفاع معـــدلات الجريمـــة بأنماطهـــا الحديثـــة .

ومن ينظر حوله فى مصر ، يجد أن الأسرة الصغيرة تستهلك اكثر مما تنتج والأسرة الكبيرة تنتج اكثر مما تستهلك . وأن أبناء الأسرة الصغيرة من خريجى الجامعات ينتظرون خطابات التعيين من الحكومة وعقود العمل من الخارج والرغبة فى الهجرة الى الدول المتقدمة حيث الاستهلاك المرتفع . وأن أبنـــاء الأسرة الكبيرة من المتعلمين وغير المتعلمين فى صفوف المنتجين .

نعم قد يكون استهلاك الأسرة الصغيرة اكبر ولكنها ليست بالضرورة أسعد فليس بالخبز وحده يعيش الانسان .

ولكن هل حقا يكون استهلاك الأسرة المصرية اكبر اذا ما تبنت مفهوم الأسرة الصغيرة ؟ فى التحليل الجزئى ومع فرض بقاء كل شىء آخر على ما هو عليه Cetris Paribus يكون هذا صحيح . ولكن فى التحليل الكلى ومع السماح لكل شىء يجب أن يتغير بأن يتغير كما يجب Mutatis Mutandis قد لا يكون هذا صحيحا وقد يكون الاستهلاك والدخل أقل . وهذا مثل لما يعرف فى مبادىء علم الاقتصاد بمغالطات التجزئة Falacy of Composition وسوف أعود لهذه النقطة بعد قليل .

فمن المسلم به احصائيا وجود علاقة تربط بين معدل نمو السكان ومتوسط دخل الفرد ــ بمعنى أن المجتمعات التى يكون فيها متوسط دخل الفرد مرتفع يكون فيها معدل نمو السكان منخفض . ولكن علينا ملاحظة نقطتين على درجة عالية من الأهمية . النقطة الأولى تتعلق بحقيقة أن وجود ارتباط احصائى أو توافق رياضى لا يعنى بالضرورة وجود علاقة سببية . فماذا يمكننا استنتاجه من مثل هذه العلاقة ؟هل يمكننا القول بأنه اذا انخفض معدل نمو السكان فى مصر فسوف يرتفع متوسط دخل الفرد ، أم أنه اذا ارتفع متوسط دخل الفرد فسوف ينخفض معدل نمو السكان ؟ فى الواقع لا يمكننا القول بهذا أو ذاك من التحليل الاحصائى وحده . فقد يكون المتسبب فى وجود هذه العلاقة متغير آخر أو مجموعة من المتغيرات الأخرى تفاعلت مع بعضها البعض لاحداث مثل هذا التوافق . فاذا لاحظنا مثلا ارتفاع نسبة المصابين بالكوليرا فى القرية أو الوحدة العلاجية التى يكون بها عدد اكبر من الأطباء ، فلا يجب أن نوصى بضرورة التخلص من الأطباء حتى ينخفض عدد المصابين كما فعل حاكم ولاية سكسونيا السوفيتية الذى وقع فى مثل هذا الخطأ القاتل فى القرن السادس عشر .

وأما النقطة الثانية ، فهى تتعلق بمدى امكانية عمل اسقاطات مستقبلية من التحليل الاحصائى للبيانات المقطعية Cross-Section دون افتراض ثبات كل شىء آخر على ما هو عليه وأن جميع المجتمعات سوف تمر حتما بنفس المراحل الفكرية والتنموية والمعتقدات الدينية والروحية التى مرت بها المجتمعات الأخرى . وماذا يمكن أن تعنيه مثل هذه الاسقاطات التى نسمعها بين الحين والآخر اذا كنا نعلم يقينا أن الأشياء الأخرى لن تبقى ما هى عليه وانه ليست هناك حتمية تاريخية من اعتناق المجتمع المصرى فى مراحل نموه المختلفة لنفس المذاهب الفكرية والأيدلوجية أو المعتقدات الدينية والفلسفة التى مرت بها المجتمعات الأخرى .

---

(٢) سوف نعالج هذه النقطة بمزيد من التفصيل فى الفقرة الخاصة بالأجور والانتاجية .

ومن ناحية أخرى ، تشير الدلائل التاريخية المتوفرة لدينا بأنه لم يحدث على مدى تاريخ مصر العريق أن ترتب على انخفاض معدل نمو السكان تحسن فى الحالة الاقتصادية للبلاد ، بل كان العكس دائما هو الذى حدث . فقد صاحب كل انخفاض سجله التاريخ فى معدل نمو السكان تدهورا خطيرا فى الحالة الاقتصادية للبلاد ويمكننا القول دون مجافاة للحقيقة بأن الكثرة السكانية فى مصر على مر العصور قد توافقت مع ، ولا أقول سببا فى ، زيادة وسائل العيش والرفاهية لأنها ، على حد قول العلامة بن خلدون ، قد سمحت بتقسيم أكبر للعمل وتنوع أكبر للمهن واستغلال اكفاء للموارد وشعور أفضل بالأمن والأمان السياسى والعسكرى .

وأما السبب فى الخلل الاقتصادى والاجتماعى فيرجعه بن خلدون للترف، والبذخ والرشوة والمحسوبية والفساد والانحطاط السياسى .

ولا أريد أن استطرد فى هذه النقطة فقد أفضت فيها من قبل واكتفى بالاشارة الى الأنشودة التى تغنت بها كل شعوب العالم والتى كانت تقول : اذا جاع العالم أطعمته مصر ، واذا جاعت مصر لن يطعمها أحد وهذه الأنشودة التى سجلها أبو التاريخ هيرودوت انما كانت تعنى أن سكان مصر كانوا من الكثرة بحيث لا يكفيهم كل انتاج العالم وان انتاج مصر كان من الوفرة بحيث يكفى كل سكان العالم .

ولكننى أعود فأعترف بأن الاحصاء أو التاريخ وحدهما لا يكفيان لاستنباط علاقة سببية تربط بين معدل نمو السكان والحالة الاقتصادية للبلاد — وحتى يمكننا القول بوجود علاقة سببية بشكل ما علينا بالرجوع الى المنطق . أى اننا فى أمس الحاجة الى نظرية قادرة على تفسير منطقى لما لدينا من بيانات وما نعانى منه من خلل اجتماعى واقتصادى وكيف يمكننا معالجة هذا الخلل .

التوازن الذهبى

وهذه النظرية المصرية فى السكان والتنمية موجودة ومنذ أن تقدمت بها أمام المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين لم أسمع أن اقتصاديا واحدا قد اعترض على صحتها أو المقدمات التى بنيت عليها .

ومضمون هذه النظرية ، باختصار شديد ، هو أن البديل الأمثل لأى مجتمع بالنسبة لقرار الاستثمار هو أن يكون الاستثمار مساويا لكل عائد رأس المال وأن يكون الاستهلاك مساويا لكل عائد العمالة من الانتاج، حيث يترتب على هذه القاعدة الذهبية أن يكون استهلاك الفرد عند الاتزان أكبر ما يمكن مهما كانت نقطة البداية أو معدل نمو السكان وبصرف النظر عن طبيعة الأسواق أو نظام الملكية فى المجتمع أو المستوى التكنولوجى السائد فيه . فقط تعتمد صحة هذه النتيجة على قانون تناقص الغلة وهو كما نعلم جميعا قانون فنى تكنولوجى بحث لا يختلف على صحته اثنان فى الشرق أو الغرب .

وعند الاتزان يتساوى معدل نمو السكان(٣) أيا كان هذا المعدل ، مع معدل التفضيل الزمنى للمجتمع مع معدل عائد رأس المال ، الأمر الذى يعنى أن الشروط الخاصة بمعدل الاستثمار الأمثل سوف تتحقق ، ليس فقط بالمفهوم الاستاتيكى الثابت Cetris Paribus ولكن بالمفهوم الديناميكى المتحرك أيضا Mutatis Mutandis وذلك لأنه مع زيادة استهلاك الفرد وصولا للاتزان الذهبى ينخفض معدل التفضيل الزمنى للمجتمع ، ومع زيادة نصيب العامل من رأس المال وصولا للاتزان الذهبى سوف ينخفض معدل عائد رأس المال تبعا لقانون تناقص الغلة ، الأمر الذى يعنى أن شرط تساوى معدل التفضيل الزمنى للمجتمع مع معدل عائد رأس المال سوف يتحقق قبل القيام بالاستثمار Ex ante وبعده Ex Post عند جميع نقط المسار الذى يسير فيه المجتمع وصولا للاتزان الذهبى . هذا بالاضافة الى أن استهلاك الفرد عند الاتزان سوف يكون أكبر ما يمكن وبالتالى فسوف يكون مساويا لما يطلق عليه الفلاسفة بالعصر الذهبى .

وليست هذه هى كل القمة ، فالقاعدة الذهبية أيضا تحمل معها خبرا سارا لأنصار تحديد النسل . لأنه مع زيادة نصيب العامل من رأس المال وصولا للاتزان الذهبى سوف يرتفع الأجر الحقيقى للعامل ، ولما كانت الأجور سوف يتم تخصيصها بالكامل للاستهلاك فسوف يرتفع الطلب على السلع والخدمات الترفيه والتى تكون غالبا فى حاجة الى وقت للاستمتاع بها . ولما كان وقت الأسرة محدد بأربعة وعشرين ساعة فقط فى أى زمان ومكان ، فان الأسرة سوف تواجه مشكلة توزيع الوقت المتبقى لديها بعد استبعاد الوقت المخصص للراحة والنوم بين العمل والاستمتاع بالاستهلاك الترفى او تربية الأطفال والاستمتاع بهم .

ولكن زيادة الأجر الحقيقى تعنى انخفاض التكلفة الحقيقية للحصول على الوحدة الواحدة من الاستهلاك الترفى مما يعنى بالضرورة وتبعا لقانون الطلب أن يزداد الوقت المخصص للعمل والاستمتاع بالاستهلاك الترفى وينخفض الوقت المخصص لتربية الأطفال والاستمتاع بهم مما يعنى بالضرورة انخفاض معدل نمو السكان ونظرا لأن الاتزان الذهبى يحقق للفرد أقصى استهلاك ممكن ، فان معدل نمو السكان ومعدل عائد رأس المال سوف يكونان أقل ما يمكن ، الأمر الذى يعنى أن استهلاك الفرد عند الاتزان الذهبى يكون أقصى ما يمكن فى أى زمان ومكان .

---

(٣) السكان والتنمية وتحدى الثمانينات ، د / أحمد المفتى .
المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ص : ٢ ــ ٧ .

(*) البراهين الاقتصادية والرياضية لهذه النتائج وغيرها موجودة فى دراسة السكان والتنمية وتحدى الثمانينات ، المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين .

حتمية التوازن :

والقاعدة الذهبية حتمية أيضا لأن أى انحراف عن القاعدة الذهبية ، يمينا أو يسارا ، سواء بالزيادة أو النقصان سوف يترتب عليه أن يصل المجتمع الى اتزان مضغوط يكون فيه استهلاك الفرد منخفض مهما كان معدل نمو السكان ومهما كانت نقطة البداية .

لأنه عند مثل هذا الاتزان المضغوط لن يتساوى معدل نمو السكان ، أيا كان هذا المعدل ، وأيا كانت جهود تنظيم الأسرة مع معدل التفضيل الزمنى للمجتمع أو مع معدل عائد رأس المال ، الأمر الذى يعنى بالضرورة أن تكون بعض فئات المجتمع مستهلكة أكثر ما هى منتجة والفئات الأخرى منتجة أكثر ما هى مستهلكة . ومن البديهى أن تضغط الفئات التى تنتج أكثر مما تستهلك لأحداث تغيير يكون فى صالحها ، ولابد لها أن تنجح نظرا لانشغال الفئات الأخرى بما هى فيه من بذخ وترف . وعندما يتم التغيير المطلوب وان كان فى الاتجاه الصحيح للقاعدة الذهبية الا انه سوف يتخطاها للجهة الأخرى المعاكسة نظرا لديناميكية التغيير ذاتها . وبذلك يتأرجح المجتمع حول القاعدة الذهبية كما يتأرجح البندول حول وضع الاتزان الراسى . ومع تأرجح المجتمع يمينا ويسارا تصعد طبقات وتهبط طبقات . وفى أثناء عمليات الهبوط والصعود هذه يتم العصف بالطبقة المنتجة والتى يكون عليها وحدها أن تتحمل تبعات التنمية . ولكن وكما أن البندول لابد له وأن يستقر فى النهاية عند وضع الاتزان الراسى ، أما بفعل فاعل قانون الجاذبية ، فان المجتمع أيضا لابد له وأن يستقر فى النهاية عند القاعدة الذهبية ، أما بارادته الواعية ، وأما بطريق التجربة والخطأ بفعل قانون تناقص الغلة الاقتصادى ، وعندما يستقر المجتمع عند الاتزان الذهبى يعيش عصره الذهبى ويبقى فيه الى أن تحدث بعض المتغيرات الخارجية التى تخرج المجتمع من وضع الاتزان وتبدأ قصة الأرجحة من جديد .

ولقد شهدت مصر خلال تاريخها العريق العديد من هذه العصور الذهبية ، أذكر منها على سبيل المثال ، عصر بناة الأهرام والفترة التى أعقبت السنوات السبع العجاف الشهيرة ، وخلال الفترة الممتدة من بداية الفتح الاسلامى وحتى قرب انتهاء الدولة الفاطمية وأيضا خلال العصر المملوكى الأول . وكانت آخر هذه العصور الذهبية التى شهدتها مصر فى النصف الأول للقرن التاسع عشر مع تجربة محمد على الرائدة للنهوض بمصر . وكان من الممكن أن تشهد مصر عصرا ذهبيا جديدا فى أعقاب حرب أكتوبر المجيدة لولا الانفتاح التجارى الاستهلاكى ، ولكننا لم نفقد الفرصة بعد والبداية الجديدة فى هذا المجال مطمئنة .

والآن أوضح كيف كان الانحراف عن القاعدة الذهبية يمينا أو يسارا السبب المباشر فى كل ما نعانى منه الآن من خلل اقتصادى واجتماعى وكيف يمكننا معالجة هذا الخلل . علينا أولا ملاحظة نقطتين على درجة كبيرة من الأهمية : النقطة الأولى ، تتعلق بحقيقة أن القاعدة الذهبية بسيطة ومنطقية

وأخلاقية بالاضافة الى كونها حتمية . فكل ما تقوله القاعدة الذهبية أن يعمل كل جيل بمساعدة رأس المال الذى تركه له الجيل السابق له على أن يستهلك فقط مقدار ما ساهم به فى الانتاج وأما رأس المال وكل نصيبه العادل من الانتاج فيتركه للجيل القادم من بعده .

والفلاح المصرى يدرك هذه الحقيقة ، فالفلاح الذى يأخذ بقرة جاره لتساعده فى الانتاج مقابل تسمينها والعناية بها لا يحق له أن يذبحها ، ولكن اذا ولدت فيحق له أن يشرب لبنها ويقتسم ولدها ولكن تبقى البقرة ونصف ولدها ملكا لصاحبها الذى أعطاها اياه .

ومهما كان مقدار المال الذى ورثناه عن آبائنا أو مقدار ما سوف نورثه لأبنائنا ، يبقى الله صاحب المال ، هو الأول ، والآخر وهو خير الوارثين . وهذه هى نظرية الاستخلاف كما جاءت فى القرآن الكريم والتوراة .

ومما هو جدير بالذكر أن كلمة Capital والتى استمد منها النظام الرأسمالى وجوده وكيانه مأخوذة من الكلمة اللاتينية Chapél أو Kapél وهى تعنى بقرة . ورأس المال فى العربية مأخوذة من رؤوس الابل أو البقر . والبقرات السبع فى القرآن رمز وعندما تحدث الدكتور المحجوب عن القطط السمان التى تحولت الى بقرات سمان لم يكن يدرى أحد أنه كان يتنبأ بأحداث يناير لأن البقرات السمان طعام شهى للبطون الخاوية . ولكننا لم نتعظ وتركنا البقرات السمان تلعب وترتع فى أقواتنا واقدارنا وكانت أحداث يناير وكان ما كان بعدها ولكن الحمد لله انتهت سبعة سنوات كاملة على احداث يناير وقد نكون على موعد مع سبعة سنوات جديدة من الخير والبركات .

وأما النقطة الثانية : فتتعلق بحقيقة أن القاعدة الذهبية شأنها شأن كل حقائق هذه الحياة لها شقين مختلفين . شق خاص بالاستثمار وعائد رأس المال وشق خاص بالأجور والانتاجية والاستهلاك . وكلا الشقين ضرورى لعمل القاعدة الذهبية فهما كشطرى مقص لا يمكن لأى منهما القص دون الشطر الآخر . ولكن اذا طغى شق على آخر فقدمت هذه الالة العجيبة وظيفتها وقطعت اليد التى تمسك بها .

القروض والاستثمارات الأجنبية :

فبالنسبة للشق الأول ، مثلا ، ، قد يرى البعض أنه اذا كان المجتمع لا يمكنه اعادة استثمار كل عائد رأس المال بسبب الضغط الاستهلاكى المتزايدة لأفراده ، فانه يمكن اللجوء الى القروض والاستثمارات الأجنبية ولما كانت هذه القروض والاستثمارات سوف يتولد عنها انتاج حقيقى فلن يكون هناك تخوف من سداد فوائد وأقساط هذه الديون أو من أعادة تصدير

عوائد رأس المـال الأجنبى الى الخارج ولكن للأسف ليست الأمور بهـذه البساطة حيث يوجد على الأقل ثلاثة مآخذ حـول القروض والاستثمارات الأجنبيـة .

وأما المأخذ الأول فهو يعرف بالأثر التضخمى . وذلك لأن هذه القروض والاستثمارات سوف يترتب عليها زيادة فى الدخل النقدى قبل أن يتـولد عنها زيادة فى الانتاج الحقيقى . ويتوقف حجم الزيادة فى الدخل على المضاعف الاستثمارى والذى يكون دائما أكبر من الواحد الصحيح . وعلى الرغم من أن هذه الاستثمارات يتم تمويلها من الخارج الا أن الزيادة فى الدخل النقدى المتولد عنها سوف يكون أكبر ، امر الذى يعنى بالضرورة ارتفاع الأسعار . ويترتب على ارتفاع أسعار المنتجات المحلية زيادة الواردات وبالتالى مزيد من عجز ميزان المدفوعات ومن ثم ضرورة اللجوء الى التمويل الخـارجى والدخول فى حلقة لا تنتهى من التضخم يترتب عليها زيادة الخلل فى هيكل الأجور والأسعار والانتاجية ومزيد من الاعتماد على القروض والاستثمارات الأجنبيـة .

وأما المأخذ الثانى فهو ما يعرف باسم التراخى الوطنى ، بمعنيين . المعنى الأول وهو المعنى السـيكولوجى الذى قال به هـو ليس تشترى H. Chenery نائب رئيس البنك الدولى السابق . فقد وجد تشنرى من دراساته الاحصائية وجود ارتباط احصائى عكس قوى بين حجم القروض والمعونات الخارجية وبين معدل النمو الحقيقى . فكلما زاد حجم المعـونة الخارجية التى تحصل عليها دولة ما كلما انخفض معدل النمو الحقيقى لهـذه الدولة . وأما المعنى الثانى للتراخى الوطنى فهو فنى تكنولوجى لا عـلاقة له بالعوامل السيكولوجية . لأنه مع زيادة القروض وراس المـال الأجنبى ينخفض معدل عائد راس المـال ، تبعا لقانون تناقص الغلة ، فى جميـع القطاعات الانتاجية باستثناء قطاع المـال والتجارة الذى يستفيد ولا يتضرر من التضـخم . ولمـا كان عائد راس المـال الوطنى هو المعين الأول للاستثمار فسوف ينخفض معدل الاستثمار الوطنى وبالتالى معدل النمـو فى جميع القطاعات الانتاجية باستثناء قطاع المـال والتجارة . ويترتب على انخفاض معدل عائد رأس المـال فى القطاعات الانتاجية وارتفاع هـذا المعدل فى قطاع المـال والتجارة الى تدفق راس المـال الوطنى والأجنبى من القطاعات الانتاجية الى قطاع المـال وتجارة الاستيراد . وهذا المـأخذ معروف للجميع ولكن أنصار الاستثمارات الأجنبية يعتقدون انه يمكن العمل على جذب المزيد من الاسـتثمارات الأجنبيـة لتعويض النقص النـاتج فى الاستثمارات الوطنية وذلك بمنح المزيد من التنازلات والضمانات لراس المـال الأجنبى .

وأما المأخذ الثالث وهو أهم هذه المآخذ الثلاثة واخطرها فيكمن فى حقيقة أنه لا يمكن الاستمرار فى جذب المزيد من القروض والاسـتثمارات الأجنبية الى الأبد . فلابد وأن يأتى الوقت الذى يكون فيه اجمالى راس المال الخارج فى شكل فوائد واقساط وعوائد تملك أكبر من اجمالى راس المـال

الجديد الداخل الأمر الذى يعنى بالاضافة الى مشاكل ميزان المدفوعات وتدهور سعر العملة الوطنية ، انخفاض النسبة من العائد الكلى لرأس المال الذى يمكن اعادة استثماره . وتكون الطامة الكبرى عندما لا نتمكن من الاستمرار فى جذب جزء من عائد رأس المال الأجنبى لاعادة استثماره بسبب اتدهور المستمر فى ميزان المدفوعات وانخفاض قيمة العملة الوطنية وما قد يترتب عليه من ردود فعل سياسية ، امر الذى قد يدفع المستثمرون الأجانب من تصفية استثماراتهم ، مما يعنى بالضرورة انخفاض استهلاك الفرد عما كان عليه قبل البدء فى سياسة الاستثمارات الأجنبية .

فى مصر مثلا كان عائد رأس المال الأجنبى ٣٠٪ من اجمالى عائد رأس المال خلال الفترة ما بين عامى ١٩٤٥ ، ١٩٥١ . وكان عائد رأس المال الأجنبى الذى لا يعاد استثماره (اى يتم تصديره الى الخارج) يمثل ١٥٪ من اجمالى عائد رأس المال فى المجتمع . وكان من البديهى أن يؤدى تصدير عائد رأس المال الأجنبى الى الخارج الى انخفاض معدل التراكم الرأسمالى وبالتالى معدل النمو . ففى خلال الفترة ما بين عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩١٤ كان معدل التراكم الرأسمالى ١ر٧٪ سنويا اى اقل من معدل نمو السكان فى حين كان من الممكن أن يكون ٣ر٧٪ سنويا خلال تلك الفترة فيما لو اعيد استثمار عائد رأس المال الأجنبى . وفى خلال الفترة ما بين عام ١٩١٤ وحتى عام ١٩٥٠ كان معدل نمو رأس المال ١ر٤٪ فقط فى حين كان من الممكن أن يكون ٤٪ .

واذا ما قمنا بعملية حسابية بسيطة ، كتلك الحسابات المعروفة فى الفولكلور الأمريكى باسم حسابات ما نهاتن ، لوجدنا أن لولا الاستثمارات الأجنبية التى دخلت مصر فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر لكان اجمالى رأس المال فى مصر الآن ٢٦ ضعف ما هو عليه اليوم ولكان متوسط استهلاك الفرد ثمانية امثال ما هو عليه الآن ، لولا هذه الاستثمارات الأجنبية التى دخلت مصر تطبيقا لمعاهدة لندن عام ١٨٤١ والتى فرضت على مصر بعد هزيمتها العسكرية . وهذا بالطبع بالاضافة الى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى كانت سوف تترتب على هذا . اى أنه كما كانت تقوله جدتى اللى كلناه بط بط خرجناه وز وز .

الأجور والانتاجية

وأما بالنسبة للشق الثانى الخاص بالاستهلاك والأجور والانتاجية ، فقد يكون من المفيد التعرف على حقيقة حجم الناتج الكلى وكيف يتم توزيعه بين الاستهلاك والاستثمار ، من خلال التعرف على ديناميكية الاقتصاد

(*) البرهان الرياضى لهذه النتيجة موجود فى دراسة السكان والتنمية وتحدى الثمانينات. والحسابات الخاصة بالتراكم الرأسمالى ومتوسط استهلاك الفرد موجودة فى دراسة المال والبنون وحتمية التوازن الذهنى ــ مرجع سابق .

القومى وآليات الاستجابة فيه بهدف التوصل الى تحليل المشكلات التى تعانى منها وأسباب حدوثها واقتراح الحلول المناسبة لها .

فعلى الرغم من أن مؤشرات الأداء الاقتصادى التقليدية (النمـــو ، العمالة والعلاقات الدولية) كلها تشير الى تقدم ملموس فى مستوى أداء الاقتصاد المصرى منذ أواخر السبعينات الا أنه توجـــد بعض المفـــارقات والاختلالات الجوهرية . فقد انخفضت نسبة الادخار المحلى الى النـــاتج المحلى الاجمالى من ١٩ر٤٪ عام ١٩٧٧ الى ١٤ر٤٪ عام ١٩٧٩ وبعـــد أن كان الادخار المحلى يغطى ٥ر٦٦٪ من اجمالى الاستثمارات أصبح يغطى فقط ٤٧٪ وايضا ارتفعت الواردات بمعدلات مرتفعة تتراوح بين ٢٠٪ ، ٢٥٪ سنويا ، حيث ارتفعت نسبة الواردات الى اجمالى الناتج المحلى من ٣١٪ عام ١٩٧٧ الى ٤٢٪ عام ١٩٧٩ وتقترب الآن من ٥٠٪ وترجع زيادة الميل الى الاستيراد الى زيادة الدخول فى قطاع المـــال والتجارة وايضـــا الدخول الطفيلية والغير منتظمة والتى تجد طريقها الى الاســـتهلاك الترفى والغير منتظم ومما هو جدير بالملاحظة أن نصيب العمالة (مخصص الأجور) من الناتج المحلى الاجمالى قد انخفض من ٤٨٪ فى الستينيات الى ٣٤٪ فقط عام ١٩٧٩ ثم ٣١٪ عام ١٩٨١ وما زال الانخفاض مستمر ، وذلك على الرغم من وجود نقص شديد فى الأيدى العـــاملة المدربة والغير مدربة فى نواحى النشاط الاقتصادى المختلفة .

وتشير الاحصاءات الرسمية فى مصر الى أن متوسط الأجر الحقيقى للعامل على المستوى القومى (عام + خاص) قد انخفض بنسبة ٣٣٪ خلال الفترة ما بين عامى ٧٥ ، ١٩٧٩ ثم انخفض بنسبة ١٥٪ عام ١٩٨١ وما زال الانخفاض مستمر وتبدو هذه الصورة العامة لتدهور الأجر الحقيقى أشـــد وضوحا بالنسبة للعامل بالحكومة والقطاع العام .

انخفاض الأجر الحقيقى وما يترتب عليه من انخفاض المستوى المعيشى للأفراد ، من ناحية والتفاؤل العام الذى صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادى من ناحية أخرى بالاضافة الى تكرار الحديث عن الاكتشافات البترولية وانتهاء سنين المعاناة ، وان عام ٨٠ هو عام الرخاء ، دفع للأفراد بعد أن فقدوا الأمل فى زيادة أجورهم الى الهجرة الى البلدان العربية والقطاع المشـــترك أو محاولة زيادة دخولهم عن طريق العمولات والاكراميات أو عقد الصفقات أو عن طريق الأعمال الاضافية أو ما يسمى فى الأدب الاقتصادى بالاضاءة القمـــرية Moon Lightening وتتراوح هذه الأعمال الاضافية من مجـــرد العمل بعض الوقت فى القطاع الخاص ولدى شركات الانفتاح الى الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية ، ومن أعطاه الدروس الخصوصية والعمل فى العيادات الخاصة ومكاتب الاستشارات وبعض أفعال الديكور الى أعمال السمسرة والتخليص والاتجار فى أى شىء حتى مجرد الشراء بالحجـــز ثم اعادة البيع عند الاستلام ووصل الأمر الى أن أصبح مجرد الوقوف فى طوابير الجمعيات التعاونية عملا اضافيا مجزيا لبعض الأفراد .

وينعكس هذا المجهود العقلى والجسدى الذى يبذله الأفراد فى هـذه الأعمال الاضافية على أعمالهم الأصلية مما يعنى بالضرورة انخفاض الانتاجية الحدية للعامل فى عمله الأساسى . ويمكننا تحديد هذا الانخفاض بالرجوع الى النظرية الاقتصادية التى تؤكد أن الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع تعنى ضرورة تساوى الانتاجية الحدية بالأجر وطالما أن الأجر الحقيقى قد انخفض فلابد وأن تكون الانتاجية الحدية أيضا قد انخفضت بنفس النسبة . وهذا ما تؤكده أيضا نظرية العمل من أن الجهد المبذول يتساوى مع الأجر تمشيا مع مفهوم الكفاءة أو الرشادة فى الاقتصاد الحر والذى تعنى أن الفرد سواء كان منتجا أو مستهلكا عليه أن يعظم النسبة بين العائد والتكلفة ، وبالنسبة للعامل يمثل العائد الأجر الذى يحصل عليه والتكلفة تمثل الجهد الذى يبذله وعلى ذلك يتحقق مدأ الكفاءة أو الرشادة فى مفهوم الفكر الراسمالى اذا ما بذل العامل جهدا أكبر فى النشاط الذى يدر عليه عائد أكبر .

ولا يقتصر أمر الأعمال الاضافية على انخفاض الانتاجية بالنسبة للعامل فقط بل يمتد أيضا الى انتاجية عناصر الانتاج الأخرى (رأس مال ... الخ) نظرا لضعف عمليات الصيانة ومراقبة الالات وتعطيل عملية الانتاج نظرا لعدم تفرغ العامل الذهنى واثر المجهود العقلى والجسدى الذى يبذله فى الأعمال الأخرى .

مغالطات التجزئة :

وترتب على انخفاض الانتاجية وتدهور جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات ، عدم مقدرة الجهاز الانتاجى بالدولة من زيادة الأجور (وفقا لنظرية تساوى الأجر بالانتاجية) . ولكن رغبة الأفراد فى الحصول على نفس القدر من السلع والخدمات كما وكيفا ، بل وتطلعهم فى الحصول على المزيد من السلع والخدمات وتقليدهم للنمط الاستهلاكى بزملائهم المعارين يعنى بالضرورة ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض الأجر الحقيقى وبالتالى مزيد من الهجرة الى البلدان العربية ومزيد من الأعمال الاضافية ومزيد من انخفاض الانتاجية وتدهور جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات .

وعلينا ملاحظة أن هذه الميكانيكية الجديدة التى لجأ اليها الأفراد ، كل بطريقته الخاصة لاعادة التوازن بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنجب وصانع قرار من ناحية أخرى ، وذلك عن طريق الهجرة أو الأعمال الاضافية أو الطفيلية لم يترتب عليها التوازن المطلوب ، بل على العكس زادت الفجوة وعدم الاستقرار وتبديد الطاقة الانتاجية للأفراد . وهذا مثل آخر لما يعرف فى مبادىء الاقتصاد بمغالطات التجزئة Falacy of Composition والتى يمكن تشبيهها فى حالتنا هذه بما يمكن حدوثه فى مباراة لكرة القدم حيث كان يجلس الجميع مستمتعين بمشاهدة المباراة . حتى الجالسين خلف الصف الأخير على صور المدرجات كانوا أيضا راضين

قانعين وفى احدى اللحظات المثيرة فى المباراة (اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى) وقف بعض المشجعين من الجالسين فى الصف الأول وذلك عندما احتسب الحكم ضربة جزاء غير صحيحة لفريق المقاولين وكان من البديهى أن يقف الجالسين فى الصف الثانى (التجار وأصحاب الأعمال الخاصة) لكى يتمكنوا من المشاهدة .. وما هى الا دقائق معدودة حتى كان الجميع وقوف .. وأما بعض الذين لا يجدون فى الوقوف قرروا ترك الملعب ومشاهدة المباراة من التليفزيون (الهجرة الى البلدان العربية) .. وأما بعض المتفرجين من قصيرى القامة (الموظفين وذوى الدخل المحدود) .

فوقفوا على أطراف أصابع أقدامهم لكى يتمكنوا قدر الامكان من مشاهدة جزء من المباراة .. ولكن هذه الحيلة لم تفلح أيضا حيث قلدهم الآخرين .. فلم يجد بعض قصيرى القامة سوى الوقوف على الكراسى .. وما هى الا لحظات حتى كان الجميع يقفون فوق الكراسى ثم على أطراف أصابع أقدامهم فوق الكراسى .. وتكسرت الكراسى (استنزاف مرافق الدولة) وبدأ البعض يسقط وبدأ الصراخ .. وتدخل رجال الشرطة (الحكومة) لمساعدة الذين سقطوا وتمكينهم من الوقوف (تقديم الدعم) .. ولا أحد يريد أن يجلس الا بعد أن يجلس الآخرين والذين سقطوا وتكسرت كراسيهم يريدون الوقوف فوق أكتاف رجال الشرطة (استمرار الدعم وزيادته) أو الصراخ والعويل ومنع الآخرين من الاستمتاع بالمباراة (التطرف) .. الكل مرهق من الوقوف فوق الكراسى أو فوق اكتشاف رجال الشرطة .. والكل يتمنى أن يجلس الجميع حتى يتمكن هو أيضا من الجلوس .. ولكن لا أحد يرضى بالجلوس حتى يجلس الجميع أولا .. وبالطبع كان فى مقدور الحكم ايقاف المباراة حتى يعود الانضباط الى المدرجات (قرارات سبتمبر) .. ولكن للأسف تمكنت قلة من ترديد الهتاف المشهور شيلوا الرف وسقط الحكم صريعا فى أرض الملعب . وأخيرا نجح حامل الراية من اقناع الجميع بضرورة الحوار وايجاد حل للمشكلة (المؤتمر الاقتصادى الكبير) .. ولكن مشكلة أخرى ظهرت فجأة ، وهى أن الكراسى لم تعد صالحة للجلوس عليها ويجب اصلاحها أولا (اصلاح هيكل الأجور والأسعار) .. من يقوم بالاصلاح .. رجال الشرطة ؟ لا يستطيعون نظرا لوجود بعض المتفرجين على أكتافهم (مشكلة الدعم) .. لابد اذن من أن يساعد بعض المتفرجين فى الاصلاح (زيادة الانتاجية) ولكن هذا يعنى نزولهم وحدهم من فوق الكراسى وعدم استمتاعهم بالمباراة .. لابد اذن من ايجاد طريقة أخرى أكثر واقعية . ولكن علينا الا ننزعج فالحل أسهل كثيرا مما يتصور .

ولا أريد أن استطرد فى هذه النقط فالفصول الكاملة لهذه القصة الحزينة موجودة تفصيلا فى دراسة سيناريو هدر الامكانية وميكانيكية الاقتصاد القومى والتى قمت باعدادها كعمل اضافى نظير أجر بتكليف من المجالس القومية المتخصصة واعترف بأننى قد تمكنت من انجاز هذه الدراسة على حساب عملى بجامعة القاهرة حيث كنت مضطرا لالغاء بعض محاضراتى بالجامعة حتى أتمكن من انجاز الدراسة فى الوقت المحدد لها . وبالفعل تم انجاز الدراسة وتم عرضها على

المؤتمر الاقتصادى الكبير وأعجب بها الدكتور عبد القادر حاتم اعجابا شديدا ودعانى لمكتبه الفاخر بالدور التاسع بمبنى الاتحاد الاشتراكى المطل على كورنيش النيل وشربت معه فنجان من القهوة المستوردة ووعدنى بأن تصلنى قيمة المكافأة خلال أيام قليلة . ولكن بمجرد أن انتهى المؤتمر الاقتصادى الكبير أعماله حتى انفض المولد من المجالس القومية المتخصصة وضاعت على المكافأة .

حقيقة الأمر أنى لست غاضبا لضياع المكافأة ، ولكن ما أردت أن أقوله فقط هو ما قاله الأستاذ احسان عبد القدوس ياعزيزى كلنا لصوص كلنا جانى وكلنا مجنى عليه فى سيناريو هدر الامكانية .

ومن ذلك نرى أن التحدى الحقيقى الذى تواجهه مصر هو العمل الجاد على وقف هذا الهدر فى الامكانية والمساعدة على تطويرها وتنميتها من خلال زيادة الأجر الحقيقى بجرعات مناسبة فى خط موازى مع الزيادات المتوقعة فى الانتاجية بهدف الوصول بالانتاجية الى حدودها القصوى والأعمال الاضافية وما تسببه من مشاكل الى حدودها الدنيا ، بحيث تكون الأجور الحقيقية هى المحرك لزيادة الانتاجية وعدم انتظار العكس لأنه لن يحدث .

وعلينا ملاحظة أنه اذا نجحت مصر فعلا فى تخفيض معدلات المواليد بطريقة أخرى ، فسوف يترتب على هذا زيادة وقت الفراغ لدى الأسرة والذى سوف توجهه للاستمتاع بالاستهلاك الترفى ومحاولة الحصول على الدخل اللازم لذلك بشتى الطرق الممكنة . فاذا لم تحدث زيادات حقيقية وكافية فى الدخل الحقيقى للأسرة فسوف يترتب على هذا زيادة الرغبة فى الأعمال الاضافية والطفيلية ومن ثم ارتفاع الأسعار وانخفاض معدل الادخار ومزيد من انخفاض الانتاجية وتدهور جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات . ولن يتوقف هذا الهدر فى الامكانية حتى بالامتناع تماما عن الانجاب .

خاتمة

ومن كل ما سبق يتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك أن حقيقة ما تعانى منه مصر يكمن فى الأساس فى خلل هيكل الأجور والأسعار وعدم التوازن الواضح بين الفرد كمستهلك من ناحية ومنتج ومنجب وصانع قرار من ناحية اخرى ، والذى يرجع أساسا لخلل الفكر التنموى السائد فى مصر منذ السبعينيات فنحن نأخذ من الشرق ما لم يعد يؤخذ به فى الدول الاشتراكية ونأخذ من الغرب ما ليس معمولا به الآن فى الدول الراسمالية . فعلى سبيل المثال ، نقول بمجانية التعليم الجامعى انطلاقا من مبدأ تكافؤ الفرص ، فالتعليم كالماء والهواء حق لكل مواطن ولكننا فى نفس الوقت تركنا التعليم الأساسى مرتعا لأصحاب المدارس الخاصة ونقف مكتوف الأيدى أمام تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية . نعترض على زيادة الأجور والمرتبات

وايجارات المساكن القديمة واسعار بعض الحاملات الزراعية خوفا من التضخم ولكننا فى نفس الوقت تركنا تجار الموت ومقاولين الهدم وبعض كبار صغار الموظفين او صغار كبار الموظفين يتقاضى الواحد منهم فى الصفقة الواحدة أكثر مما يتقاضاه القاضى مدى حياته أو أستاذ الجامعة أو ضابط كبير فى الشرطة او القوات المسلحة . ونقول بحق ان القطاعين العام والخاص هما ساقى الاقتصاد المصرى ولكننا تركنا احدى هاتين الساقين تصاب بضمور فى العضلات ولين فى العظام فى نفس الوقت الذى اصيبت فيه الساق الأخرى بورم طفيلى خبيث ويطالبنا اليمين واليسار بقطع هذه الساق او تلك بحجة ان الاقتصاد الأعرج خير من الاقتصاد الكسيح وندعم السلع الأساسية حفاظا على مبدأ العدالة الاجتماعية ولكننا فى نفس الوقت حولنا مدينة بورسعيد الباسلة الى مدينة حرة ، ولا يدرى أحد هى حرة من من ؟ ولماذا نترك المنصورة وطنطا والقاهرة مدن محتلة ، او لماذا لا نبعث ببعض خبراء الانفتاح الاقتصادى فى مصر الى الولايات المتحدة الأمريكية لمساعداتهم على اقامة مدن حرة هناك ، أم انهم يريدون منا أن نكون رأسماليين أكثر من الرأسماليين ونحذر الفقراء من كثرة الانجاب حتى لا يزدادوا فقرا على فقر فى نفس الوقت الذى ارتفع فيه أجر الصبى (سبع سنوات) الى أكثر من أجر المدرس أو المهندس أو الطبيب حديث التخرج . والأمثلة الأخرى عديدة .

ودعونا نعترف اننا جميعا ، كأغلبية او كمعارضة ، لم يحاول أى منا أن « يقتحم العقبة ؟ » وما ادراك ما العقبة ؟ فك رقبة « ولكننا اكتفينا بالتلويح وبالتجريح . فريق منا يقول هذه اغلال ناصرية ومحرم علينا الاقتراب، وفريق يقول اغلال ساداتية ولا ندرى ماذا نفعل فيهما . وفريق ثالث ينتظر ويتربص بنا الدوائر عليهم دائرة السوء ولأن سألتهم عن شىء يقولون الدعم والسكان ولا أمل لنا الا باستثمارات الأجنبية « انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلا » .

انما مثل الاستثمارات الأجنبية « كسراب بقيعه يحسبه الظمآن ماء او كباسط كفيه الى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه . وما دعاء الكافرين الا فى ضلال » . واما دعوة أنصار تحديد النسل فأرى انها لا تختلف فى مضمونها كثيرا من دعوة الفرد لقطتين يقتسم لهما قطعة من الجبن وكلما رجحت احدى الكفتين أكل منها قطعة فترجح الكفة الأخرى فيأكل منها قطعة الى أن تلاشت قطعة الجبن .

وحتى لا تتكرر مأساة القطتين مع أولادنا وأموالنا ، أقول لأنصار تحديد النسل لا تقتلوا فينا الحب فنفقد القدرة على انتاج الحب ، واتركونا نعمل ونحب لننتج الحب والحب يزداد مالدينا من مال وبنين حتى تستكمل الأرض زينتها مصداقا لقوله تعالى : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا » واما عن الباقيات الصالحات فأرى أنها انما تعنى الاستثمار الباقى والنافع

(*) انظر الفقرة الخاصة بالحب والحب فى الملحق الرياضى بدراسة سيناريو هدر

فى شتى مجالات العلوم والفنون والمعرفة واعلاء كلمة الله لقوله تعالى : « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » وفى قراءة بن عباس وما خلقت الانس والجن الا ليعرفون فالمعرفة الحقة بأمور الدين والدنيا عبادة ما بعدها عبادة وأما عن التوازن بين المال والبنون فهو حتمية أزلية كما أوضحته فى هذه الدراسة ، وكفى بالله شهيدا اذ يقول « والسماء رفعها ووضع الميزان ، الا تطغوا فى الميزان واقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » اى أن الشرط الكافى والضرورى لكى يتحقق للفرد اقصى استهلاك ممكن فى اى زمان ومكان هو الا نطغى فى الميزان . أن نستهلك فقط بمقدار ما نساهم به فى الانتاج ، وأن نعيد استثمار كل عائد رأس المال بلا زيادة أو نقصان .

ولكن علينا فقط أن نتساءل هل الأجور التى يحصل عليها العاملون بالحكومة والقطاع العام وبعض العاملون بالقطاع الخاص التى يجب استهلاكها بالكامل هل تمثل عائدا عادلا لمساهمة العمالة فى الانتاج ؟ وايجارات المساكن القديمة والتى يجب اعادة استثمارها فى قطاع الاسكان هل تمثل عائدا عادلا ؟ ، وايجارات الأرض الزراعية والتى يجب اعادة استثمارها فى التكثيف الرأسى والأفقى هل تمثل طائد المساهمة الأرض فى الانتاج؟

« وأوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين ، وزنوا بالقسطاس المستقيم، ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا فى الأرض مفسدين ، واتقوا الذى خلقكم والجبلة الأولين » .

صدق الله العظيم

المراجـــع

باللغـــة العربيـــة :

د / أحمد السيد الصفتى :

— سيناريو هدر الامكانية وميكانيكية الاقتصاد القومى ، المؤتمر الاقتصادى الكبير ، رئاسة الجمهورية ، فبراير ١٩٨٢ .

— السكان والتنمية وتحدى الثمانينات ، أبحاث ومداولات المؤتمر العـــلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، مايو ١٩٨٢ .

— المـــال والبنون وحتمية التوازن الذهبى ، المؤتمـــر العالمى الثـــانى للاقتصاد الاسلامى ، اسلام آباد — باكستان ، مارس ١٩٨٣ .

د / حســـن رياض :

— مصر الناصرية ، باريس ١٩٦٤ .

د / محمود عبد الفضيل :

— الجديد فى الاقتصاد المصرى ، أبحاث ومداولات المؤتمـــر العـــلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مايو ١٩٨٢ .

— تقرير الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، مركز المعلومات رقم ١٣ ، مـــايو ١٩٨٠ .

باللغة الانجليزية :

1. Frankline, M. Fisher, **The Identification Problem** MaGrow-Hill, New York, 1970.
2. Domestic Resources Mobilization World Bank Report Wachin-gton, 1980. ,
3. Gunar, Myrdal, **The Challenge of World Poverty,** Award Anti-Poverty Program in Cutline. New York, 1971.
4. F. R. Ramsy, "A Mathoematical Teary of Savings".
5. A. El-Softy, "Adoptive Behavior; Demand and Preferences **Journal of Economic Theary,** Academic Press 1976.